



تقرير - دراسة

دعم الشركات الصغيرة أساس لإقتصاد مستقر ومتنامي في دولة الإمارات.

لا يخفى على أحد أن الإقتصادات في الدول المتقدمة تقوم بالأساس على قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل أكثر من 50 - 60 % من الناتج القومي وتوظف 70 - 80 % من السكان. ولهذا نجد الدول المتقدمة تقدم دعماً غير محدود للشركات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها في الإقتصاد المستدام وفي توفير الوظائف.

في المقابل، نجد أن الدول العربية تنظر إلى الأعمال أو الشركات المتوسطة والصغيرة على أنها عبء على الإقتصاد وأن أي دعم لهذه الشركات يأتي من منطلق المسؤولية الإجتماعية (عمل الخير) وليس من منطلق أنها ركن أساسي في إقتصاد الدول.

ولهذا فإن الدعم الذي تحصل عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية محدود على الرغم من وجود بعض المبادرات هنا وهناك، ولكن وكما قلنا فهي قائمة على أساس المسؤولية الإجتماعية وليس الإلتزام ببناء إقتصاد قائم على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبحسب بعض التقارير فإن دولة الإمارات العربية المتحدة فيها 260,000 شركة تصنف 200,000 منها على أنها صغيرة أو متوسطة.

وقبل الدخول في تفاصيل التقرير حول دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة نود أن نسرد مثال صغير يوضح الفرق الكبير الذي أشرنا إليه سابقاً. ففي كندا يمكنك تسجيل شركة خدمات خلال ساعة وبتكلفة لا تزيد عن 350 درهم إماراتي وتكون تكاليف تسجيل الشركة وإيجار المكتب والإقامات لخمسة موظفين طوال السنة أيضاً 350 درهم إماراتي. والسبب طبعاً أن كندا تسمح لأصحاب الشركات بالعمل من المنزل وكثير من أصحاب الشركات الصغيرة يستخدمون سرداب المنزل وتحويله إلى مكتب دون الحاجة لإستئجار مكتب وعادة ما يتسع السرداب لحوالي خمسة موظفين. وطبعاً في كندا لا تحتاج الشركات لعمل إقامة عمل للموظفين ودفع رسوم التأشيرات والإقامات.

والأمثلة على الشركات الأمريكية التي بدأت في السرداب لتصبح من أكبر الشركات العالمية هي كثيرة ومنها مايكروسوفت وأبل وجوجل وفيس بوك وغيرها من الشركات الكبيرة.

في المقابل ، ولو أردنا تأسيس نفس الشركة في دبي مثلاً (والتي تعتبر الأكثر دعماً للأعمال الصغيرة في الوطن العربي) نجد أن إجراءات الترخيص تأخذ مالا يقل عن أسبوع. وطبعاً تكون تكاليف التسجيل وإيجار المكتب (الإزامي) وتعيين 5 موظفين لاتقل عن 160,000 درهم إماراتي في السنة. وفي حال كون مؤسس الشركة غير

خليجي فيتحمل أيضا من 5,000 – 10,000 درهم رسوم وكيل خدمات. وطبعا فإن كل هذه التكاليف تشكل عائقا أمام الكثيرين الذين يرغبون في تأسيس أعمالهم الخاصة وعبئا ثقيلا على الذين يبدؤون أعمالهم الصغيرة مما يؤدي إلى تقليل فرص نجاحهم.

طبعا الفرق ما بين 350 درهم إماراتي في كندا و 160,000 درهم إماراتي في دبي هو فرق هائل، وكلما استطعنا أن نقلص هذا الفرق، نكون قد دعمنا قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دعمنا إقتصاد الإمارة والدولة. طبعا المثال السابق هو مثال حقيقي وليس افتراضي ومبني على خبرة وتجربة شخصية.

الآن وقد إتضح حجم الفجوة، سوف نقوم بعمل تحليل بناء وإيجابي يهدف إلى الوصول بالأعمال الصغيرة والمتوسطة في الإمارات لتصبح إحدى دعائم الإقتصاد الإماراتي.

مهمتنا: دعم إنشاء وتطوير شركات صغيرة ومتوسطة قادرة على التوسع محليا وإقليميا وعالميا ومنافسة أرقى الشركات والمماركات العالمية سواء في مجال المنتجات أو في مجال الخدمات من خلال خطط وبرامج واقعية بمقاييس عالمية تقوم على أساس تحقيق الريادة الإقتصادية من خلال هذه الشركات.

وفيما يلي تفاصيل بعض المشاكل التي تعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات وبعض المقترحات لتحسين الدعم لهذه الشركات، ونأخذ الفرصة هنا لثني على بعض المبادرات والإجراءات التي قامت وزارة التجارة والحكومات المحلية بإتخاذها مثل تخفيض رأس المال المطلوب لتأسيس الشركات بالإضافة إلى تأسيس عدد من الهيئات المتخصصة بدعم الشركات الصغيرة، والتي نرجو أن تساهم مقترحاتنا بتوفير مناخ أفضل لعملها.

1. دوائر التنمية:

- رسوم التأسيس والتجديد السنوية مكلفة ولا تقل عن 10,000 درهم.
- التسجيل يتطلب أسبوع على الأقل مع الحاجة للوقوف في طوابير لعدة ساعات.
- يجب إستئجار مكتب ودفع الإيجار أو جزء منه قبل الحصول على الرخصة.
- في حال تعدد الأنشطة تحتاج رخصة (وأحيانا مكتب) لكل نشاط.
- بالنسبة للمستثمرين الأجانب فيحتاجون إلى وكيل خدمات بتكلفة 5000 – 10,000 درهم.
- إذا كان العمل يتطلب وجود فروع في جميع إمارات الدولة فنحتاج لتكرار ماسبق 7 مرات وتحمل التكاليف 7 مرات.
- حاجة المستثمر الأجنبي لتعيين وكيل خدمات أو إدخال شريك على أساس 51% – 49% تشكل عائق كبير أمام المستثمرين الأجانب حيث يضطر المستثمر إلى إدخال شريك مواطن وهو ليس في حاجة إليه ويفقد السيطرة على شركته ويضحي بنصف أرباحه.

2. الهجرة والجوازات:

- استخراج فيزة عمل لكل موظف تأخذ أسبوع على الأقل وعمل إقامة يتطلب أسبوعين إلى شهر (أو أكثر) .
- كل إقامة تتكلف حوالي 10,000 درهم وقد تصل إلى 20,000 درهم في بعض الحالات بغض النظر ما إذا كان راتب الموظف 10,000 درهم أو 100,000 درهم. طبعاً هذه الرسوم هي 4 أضعاف ما كانت عليه قبل خمسة سنوات.
- ليس هناك إمكانية لتجربة الموظف وفي كثير من الأحيان يتم الإستغناء عن الموظف نظراً لعدم أهليته في الأشهر الثلاثة الأولى وبالتالي خسارة جميع مصاريف الإقامة التي تم دفعها.
- إذا كان صاحب الشركة لديه شركات أخرى فليس هناك إمكانية لإستخدام الموظفين في الشركات الأخرى المملوكة له. فمثلاً إذا كان لدى صاحب شركة تجارية تعمل خمسة أيام في الأسبوع حتى الساعة السادسة مساءً وكان لديه أيضاً شركة أخرى تملك محلات في المولات والتي يكون فيها الضغط في المساء أو في العطل فيمكن لهذا المستثمر إذا رغب أن يستفيد من موظفيه في الشركتين بدلاً من تعيين موظفين آخرين (مع إحترام عدد ساعات العمل لكل موظف بالطبع).

3. المناطق الحرة:

- تكاليف تسجيل وتحديد عالية جداً (20,000 درهم)، وفي بعض المناطق الحرة تتجاوز الرسوم ذلك وتصل تكاليف التجديد إلى حوالي 40,000 درهم.
- مكتب لكل رخصة، فالمناطق الحرة تفرض على المستثمر إستئجار مكتب منفصل لكل رخصة حتى وإن كان لديه 4 رخص في نفس المنطقة.
- إذا تعددت الأنشطة فيجب التعامل مع عدة إدارات مناطق حرة وتأسيس مكتب منفصل في كل منطقة.

4. النظام القضائي والقانوني:

النظام القضائي والقانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة هو من أكبر مميزات الدولة ودعائم إقتصادها ولكن النظام الحالي لا يأخذ في الإعتبار إحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة سواء من ناحية الرسوم العالية لرفع قضية أو من خلال الوقت الذي تأخذه هذه القضايا والتي في كثير من الأحيان قد تكون سبباً في إفلاس هذه الشركات نظراً لعدم قدرتها على إستعادة حقوقها المالية في وقت مناسب أو لعدم قدرتها على رفع قضية لعدم توفر السيولة اللازمة لرفع هذه القضية من الأساس.

5. البنوك وشركات التمويل:

على الرغم من إيداع عدد كبير من البنوك وشركات التمويل دعمها الكامل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال أقسام متخصصة وبرامج تستهدفهم إلا أنه وفي ظل الأزمة الاقتصادية كان التمويل والتسهيلات التي تقدمها البنوك وشركات التمويل لهذه الشركات محدودة جدا وبشروط تعجيزية ونسب أرباح وفوائد عالية.

وطبعا فللبنوك الحق في وضع سياسات واضحة لإدارة المخاطر حماية لمساهميها، والمشكلة قد تكون في عدم وجود دعم حكومي للقروض ووضع مخصصات في ميزانية الدولة لدعم هذه الضمانات وتحديد نسب أعلى من قروض البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة.

6. وسائل الإعلام:

إن تكلفة تسويق خدمات ومنتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في الحملات الإعلانية تعتبر مكلفة جدا وحاجزا كبيرا أمام إستمرارية هذه الشركات.

وللأسف فبدلا من أن تقوم وسائل الإعلام بعمل سياسة تسعير تأخذ في الإعتبار الموارد المالية المحدودة وبالتالي الميزانيات الإعلانية المحدودة للشركات الصغيرة، فبالعكس فإن وسائل الإعلام تقوم بمنح خصومات عالية كلما زادت الميزانية الإعلانية للشركات مما يعني أن تكلفة الإعلانات للشركات الكبيرة قد تصل إلى نصف تكلفة إعلان الشركات الصغيرة لنفس المساحة الإعلانية.

7. مراكز التسوق (المولات):

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات وخصوصا الماركات المحلية مشكلة كبيرة في تأسيس محلات لها في المولات. وتمثل هذه المشكلات أو العقبات فيما يلي:

- أ. عدم تشجيع أي فكرة محلية والتمسك بترويج الماركات والأفكار الأجنبية.
- ب. رفض طلبات أي ماركة محلية مهما كان تميزها (إلا بالواسطة طبعا).
- ت. رفع القيمة الإيجارية (لنفس المساحة) على الشركات الصغيرة مقارنة بالشركات الكبيرة (سياسة تطفيش).

المقترحات:

نحرص في كافة دراساتنا وتقاريرنا على عدم الإكتفاء بالتحدث عن المشاكل بل على العكس نركز أكثر على المقترحات البناءة وفيما يلي بعض المقترحات التي توصلنا إليها بناء على التحليل السابق:

● بالنسبة للحكومة

لقد قامت الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات المختلفة بعمل عدد من المبادرات لدعم الأعمال الصغيرة بعضها مذكور في مقترحاتنا.

1. أن تقوم الحكومة بعمل تصنيف موحد للشركات الصغيرة وللشركات المتوسطة (بناء على عدد الموظفين أو حجم المبيعات أو حجم الاستثمار) تحصل على أساسه هذه الشركات على الدعم المخصص لفتتها سواء أكان دعما حكوميا أو من الإدارات الحكومية أو البنوك أو وسائل الإعلام وغيرها.

2. أن تقوم الحكومة بتخصص ميزانية (سخية) لدعم الأعمال الصغيرة من خلال بعض أو كل مايلي:-

- أ. ضمان قروض البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة (وفق ضوابط وشروط طبعاً).
- ب. تأسيس هيئات وبرامج ومراكز متخصصة في دعم الشركات الصغيرة.
- ج. عمل مركز متخصص في دعم الإبداع وتقديم الإستشارات المجانية لتأسيس الشركات الصغيرة.
- د. توفير وسائل دعم قانوني مجاني للشركات الصغيرة.
- هـ. إعداد وتقديم دورات تدريبية مجانية للشركات الصغيرة.
- و. عمل دائرة أو هيئة متخصصة في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تسويق منتجاتها وخدماتها خارج الدولة ويشمل نشاطها توفير مساحات مجانية للعرض في معارض الدولة الخارجية وعمل مواقع إنترنت متخصصة بهذه الفرص.
- ز. عمل برنامج جوائز عالي المستوى لتكريم الشركات والمؤسسات التي تدعم الأعمال الصغيرة (وخصوصا المذكورة في هذا التقرير) بالإضافة إلى تكريم الشركات الصغيرة المتميزة طبعاً.

3. أن تقوم الحكومة عن طريق برامجها وهيئاتها بدعم المواطنين والمقيمين والمستثمرين الخارجيين على حد سواء وعدم الإكتفاء بدعم المواطنين فقط.

● بالنسبة لدوائر التنمية والمناطق الحرة:

1. السماح لشركات الخدمات (أو التجارية الصغيرة) وخصوصا تلك المملوكة للمواطنين بممارسة أعمالهم من المنزل.
2. إلغاء أو تخفيض رسوم تسجيل الشركات "الصغيرة" الجديدة.
3. تخفيض رسوم تجديد الترخيص للشركة المصنفة على أنها صغيرة أو متوسطة.
4. السماح بتبسيط رسوم تسجيل وتجديد الشركات الصغيرة والمتوسطة.
5. السماح لأصحاب الرخص المتعددة سواء كانت تابعة لدائرة التنمية أو للمناطق الحرة بممارسة العمل من مكتب واحد حتى وإن تعددت الرخص أو الأنشطة، بمعنى آخر فإن هذا الإقتراح يدعو إلى تحرير العقارات من قيود وحدود سلطات المناطق الحرة.
6. السماح بتعدد الأنشطة في الرخصة الواحدة.

7. توحيد تسجيل وترخيص الشركات في الإمارات السبع مع السماح بممارسة أنشطتها في الدولة بالكامل مع الأخذ بعين الاعتبار أية شروط ومتطلبات تضعها بعض الهيئات المحلية.

● بالنسبة لدوائر الهجرة والجوازات:

1. تخفيض رسوم الإقامة للشركات الجديدة (خصوصاً تلك المصنفة على أنها شركات صغيرة أو متوسطة).
2. السماح بتقسيم الرسوم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
3. ربط رسوم الإقامة براتب الموظف وبالتالي إذا كان هناك شركة لديها 100 عامل لاتدفع رسوم إقامة مثل شركة لديها 100 مدير (أجنبي).
4. السماح بعمل فيزة عمل مصنفة على اساس "موظف تحت التجربة" مدتها 6 شهور برسوم مخفضة على أن يتم تحويلها إلى إقامة سنوية ودفع باقي الرسوم إذا إقتنع الطرفان الشركة والموظف ببعضهما.
5. السماح لصاحب عدد من التراخيص / الشركات باستخدام الموظفين في إحدى شركاته للمساعدة في إحدى شركاته الأخرى حسب الحاجة حتى وإن كانت الشركة الأخرى في إمارة أخرى أو كان نشاطها مختلفاً.

● بالنسبة للنظام القضائي والقانوني:

1. عمل محكمة متخصصة في القضايا المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
2. مراجعة وتخفيض رسوم القضايا المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
3. تعجيل البت في القضايا المقدمة من الشركات الصغيرة والمتخصصة.

● بالنسبة للبنوك وشركات التمويل:

1. إعادة تفعيل دور الإدارات المتخصصة في إقراض ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً إذا كان هناك دعم حكومي.
2. مراجعة الشروط الصعبة لتوفير التسهيلات والتمويل.
3. مراجعة نسب الأرباح أو الفائدة على القروض.
4. التنسيق مع الحكومة لتقديم برامج دعم مبتكرة للشركات الصغيرة والمتوسطة والحصول على الدعم اللازم من الحكومة.

● بالنسبة لوسائل الإعلام:

1. أن تقوم وسائل الإعلام (وخاصة الحكومية منها) بعمل سياسة تسعير مخفضة لإعلانات الشركات المصنفة على أنها صغيرة أو متوسطة.

2. أن تخصص وسائل الإعلام برامج تلفزيونية أو إصدارات خاصة لترويج ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. زيادة عدد البرامج التلفزيونية والتقارير الصحفية التي تعنى بتثقيف رواد الأعمال في مجالات إطلاق الشركات الجديدة.

• بالنسبة لمراكز التسوق (المولات):

1. تشجيع الأفكار الجديدة وخصوصا المحلية منها من خلال تخصيص مساحات معينة في كل مركز مخصصة لها أو عن طريق عمل معارض موسمية أو دورية لهذه الأفكار.

2. وضع سياسة تسعير موحدة للمساحات المستأجرة أو حتى تخفيض أسعار المساحات المستأجرة من قبل الشركات الصغيرة.

==== مع تحياتي =====

طارق رمضان

رئيس مجلس الإدارة

ثراء القابضة